

روضة الطالبين وعمدة المفتين

اﻟﻤﺌﻨﻪ ﺃﻧﻪ ﻟﻮ ﺿﻤﻦ ﻓﻲ ﻣﺮﻯ ﻣﻮﺗﻪ ﺑﻐﻴﺮ ﺇﺫﻥ ﻣﻤﻀﻮﻥ ﻋﻨﻪ ﺣﺴﺐ ﻣﻦ ﺛﻠﺜﻪ ﻭﺇﻥ ﺿﻤﻦ ﺑﺎﺫﻧﻪ
ﻓﻤﻦ ﺭﺃﺱ ﻣﺎﻝ ﻟﺄﻥ ﻟﻠﻮﺭﺋﺔ ﺭﺟﻮﻉ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺄﺼﻴﻞ ﻭﻫﻮ ﻭﺇﻥ ﻟﻢ ﻳﻜﻦ ﺗﺒﺮﻋﺎ ﻓﻼ ﻳﺼﺢ ﻣﻦ ﺍﻟﺴﻔﻴﻪ
ﻛﺎﻟﺒﻴﻊ ﻭﺳﺎﺋﺮ ﺍﻟﺘﺼﺮﻓﺎﺕ ﻣﺎﻟﻴﺔ ﻓﺎﻥ ﺃﺫﻥ ﻓﻴﻪ ﺍﻟﻮﻟﻲ ﻓﻠﻴﻜﻦ ﻛﻤﺎ ﻟﻮ ﻛﺎﻥ ﻓﻲ ﺍﻟﺒﻴﻊ ﻗﻠﺖ ﺍﻟﺬﻯ
ﻗﺎﻟﻪ ﺍﻟﺌﺎﻣﺎﻡ ﻫﻮ ﺍﻟﺼﻮﺍﺏ ﻭﻗﺪ ﺻﺮﺡ ﺍﻟﺄﺼﺤﺎﺏ ﺑﺄﻧﻪ ﻻ ﻳﺼﺢ ﺿﻤﺎﻧﻪ ﻣﻦ ﻏﻴﺮ ﻓﺮﻕ ﺑﻴﻦ ﺍﻟﺂﺫﻥ ﻭﻋﺪﻣﻪ ﻭﻗﻮﻝ
ﺍﻟﺮﺍﻓﻌﻲ ﺇﻧﻪ ﻟﻴﺲ ﺗﺒﺮﻋﺎ ﻓﺎﺳﺪ ﻓﺈﻧﻪ ﻟﻮ ﺳﻠﻢ ﺃﻧﻪ ﻛﺎﻟﻘﺮﻯ ﻛﺎﻥ ﺍﻟﻘﺮﻯ ﺗﺒﺮﻋﺎ ﻭﻗﻮﻟﻪ ﺇﺫﺍ ﺃﺫﻥ
ﺍﻟﻮﻟﻲ ﻛﺎﻥ ﻛﺎﻟﺒﻴﻊ ﻳﻌﻨﻲ ﻓﻴﺠﺮﻯ ﻓﻴﻪ ﺍﻟﻮﺟﻪﺎﻥ ﻓﺎﺳﺪ ﺃﻳﻀﺎ ﻓﺎﻥ ﺍﻟﺒﻴﻊ ﺇﻧﻤﺎ ﺻﺢ ﻋﻠﻰ ﻭﺟﻪ ﻟﺄﻧﻪ ﻻ
ﻳﺂﺫﻥ ﺇﻻ ﻓﻴﻤﺎ ﻓﻴﻪ ﺭﺑﺢ ﺃﻭ ﻣﺼﻠﺤﺔ ﻭﺍﻟﺿﻤﺎﻥ ﻏﺮﺭ ﻛﻠﻪ ﺑﻼ ﻣﺼﻠﺤﺔ ﻭﺃﻣﺎ ﺿﻤﺎﻥ ﺍﻟﻤﺮﻳﻂ ﻓﻘﺎﻝ ﺻﺎﺣﺐ
ﺍﻟﺤﺎﻭﻱ ﻫﻮ ﻣﻌﺘﺒﺮ ﻣﻦ ﺍﻟﺌﻠﺚ ﻟﺄﻧﻪ ﺗﺒﺮﻉ ﻓﺎﻥ ﻛﺎﻥ ﻋﻠﻴﻪ ﺩﻳﻦ ﻣﺴﺘﻐﺮﻕ ﻓﺎﻟﺿﻤﺎﻥ ﺑﺎﻃﻞ ﻭﺇﻥ ﺧﺮﺝ ﺑﻌﻀﻪ
ﻣﻦ ﺍﻟﺌﻠﺚ ﺻﺢ ﻓﻴﻪ ﻓﻠﻮ ﺿﻤﻦ ﻓﻲ ﻣﺮﻯ ﺗﻢ ﺃﻗﺮ ﺑﺪﻳﻦ ﻣﺴﺘﻐﺮﻕ ﻗﺪﻡ ﺍﻟﺪﻳﻦ ﻭﻻ ﻳﻮﺋﺮ ﺗﺄﺧﺮ ﺍﻻﻗﺮﺍﺭ ﺑﻪ
ﻭﺍﻟﻤﺌﻨﻪ ﺃﻋﻠﻢ ﻭﺃﻣﺎ ﺍﻟﻤﺤﺠﻮﺭ ﻋﻠﻴﻪ ﻟﻔﻠﺲ ﻓﻀﻤﺎﻧﻪ ﻛﺸﺮﺍﺋﻪ ﻓﺮﻉ ﺿﻤﺎﻥ ﺍﻟﻤﺮﺃﺔ ﺻﺤﻴﺢ ﻣﺰﻭﺟﺔ ﻛﺎﻧﺖ ﺃﻭ
ﻏﻴﺮﻫﺎ ﻭﻻ ﺣﺎﺟﺔ ﺇﻟﻰ ﺇﺫﻥ ﻛﺴﺎﺋﺮ ﺗﺼﺮﻓﺎﺗﻬﺎ ﻓﺮﻉ ﻓﻲ ﺿﻤﺎﻥ ﺍﻟﻌﺒﺪ ﺑﻐﻴﺮ ﺇﺫﻥ ﺳﻴﺪﻩ ﻣﺂﺫﻭﻧﺎ ﻛﺎﻥ ﺃﻭ
ﻏﻴﺮﻩ ﻭﺟﻪﺎﻥ ﺃﺣﺪﻫﻤﺎ ﺻﺤﻴﺢ